

مادة ٢ - تنظر اللجنة في المسائل التي تقدم اليها من رئيسها أو أعضائها أو من الهيئات والمؤسسات الثقافية .

وتصبح قرارات هذه اللجنة واجبة التنفيذ بعد اعتمادها من وزير التربية والتعليم .

مادة ٣ - تشكل اللجنة من :

- (١) وزير التربية والتعليم رئيسا
- (٢) وزير الأوقاف
- (٣) وزير الإرشاد القومي
- (٤) وزير الخارجية
- (٥) شيخ الجامع الأزهر
- (٦) عضو يمثل المؤتمر الإسلامي
- (٧) وكيل وزارة التربية والتعليم للشئون الثقافية
- (٨) « » الخارجية المختص
- (٩) « » الإرشاد القومي المختص
- (١٠) « » الأوقاف
- (١١) « » الجامع الأزهر
- (١٢) مدير عام مصلحة الاستعلامات
- (١٣) « » الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية
- (١٤) « » ادارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم
- (١٥) عضو يمثل المجلس الأعلى للمجامع - يختاره هذا المجلس من بين أعضائه .
- (١٦) أربعة أعضاء من المهتمين والمشتغلين بالعلاقات الثقافية الخارجية يعينون بقرار من وزير التربية والتعليم سنويا .

وفي حالة غياب رئيس اللجنة يحل محله الوزير الذي يليه .
ويتولى السكرتيرية العامة للجنة مدير إدارة الثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم .

مادة ٤ - يكون للجنة العليا للعلاقات الثقافية مكتب في وبعين وزير التربية والتعليم بقرار منه رئيسه وأعضاءه من بين أعضاء اللجنة أو غيرهم ويختص هذا المكتب بما يأتي :

- (١) دراسة جميع المسائل الميينة في المادة الأولى وإعدادها للمرض على اللجنة العليا .
- (٢) تقدير الاعتمادات السنوية اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها .
- (٣) إعداد اللائحة الداخلية لهذه اللجنة ويصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم .

قرار رئيس الجمهورية

بإنشاء اللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٣٧ من الدستور ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ في وزارة التربية والتعليم لجنة تسمى (اللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية) .

وتختص هذه اللجنة بما يأتي :

(١) وضع سياسة عامة للعلاقات الثقافية التي تنشئها جمهورية مصر مع شتى البلاد ووضع نظام ثابت للإفادة من المعونة الثقافية التي تتلقاها مصر من الدول الأخرى وكذلك رسم خطة طويلة الأجل لعلاقات مصر الثقافية مع الدول الأخرى .

(٢) دراسة الحالة الثقافية للبلاد التي تربطها بمصر علاقات ثقافية قائمة أو التي يقتضى الصالح العام إنشاء علاقات ثقافية معها ، وتقدير ما ترى مصر تقديمه لها من معونة على أساس الحاجة الحقيقية لكل ناحية .

(٣) حصر الجهات التي تعمل في ميدان العلاقات الثقافية المصرية الخارجية وتنسيق جهودها . وإحصاء الاعتمادات التي ترصد لها كل منها لهذا العمل والأموال التي تنفقها في هذا السبيل

(٤) تحديد الجهة الحكومية أو غير الحكومية التي تقوم بكل نوع من أنواع المعونة التي تقدمها مصر للخارج في ميدان الثقافة .

(٥) وضع برنامج سنوي لما تنشئه مصر من علاقات ثقافية وما تقوم بتنفيذه فيما يختص بالتبادل الثقافي مع غيرها من الدول خلال العام التالي :

(٦) إبداء للرأى فيما يأتي :

(أ) إنشاء المراكز الثقافية المصرية والمنشآت ذات الصبغة التعليمية أو الثقافية في الخارج ومتابعة نشاط تلك المنشآت والمراكز .

(ب) ما تقدم به الدول الأجنبية من طلبات إنشاء المراكز الثقافية والمنشآت ذات الصبغة الثقافية في مصر .

(ج) مشروعات المعاهدات الثقافية وكذلك البرامج التنفيذية للمعاهدات التي يتم عقدها .



قرار رئيس الجمهورية

RECD. 12 AUG 1957

REPL.

بمنح بدل تفرغ للمهندسين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين ؛

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهندسين المعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط أن يكونوا شاغرين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بجهة أو قائمين بالتعليم الهندسي .

ومع ذلك يمنح البدل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة ، وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بجهة .

مادة ٢ - يمنح البدل المشار اليه كاملا بالفئات الآتية :

٩ جنيهات شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنيهات شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والأولى ومدير عام . ويحرم من هذا البدل كل من يعمل في الخارج .

مادة ٣ - لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية .

ومع ذلك يجوز لمهندسي الرى الموجودين حاليا في الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل ، أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملا .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

مدر براسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٢١ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

مادة ٥ - ينشأ في الإدارة العامة للثقافة بوزارة التربية والتعليم سكرتيرية فنية وإدارة للجنة العليا ومكتبها الفني تعاون سكرتيرها العام في القيام بمهمته .

مادة ٦ - على كل وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة عامة أو خاصة تتولى عملا من الأعمال الخاصة بالعلاقات الثقافية الخارجية إخطار سكرتير عام اللجنة العليا بمشروعاتها في هذا الشأن قبل الشروع في تنفيذها وعلى اللجنة أن توافقها برأيها في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا لم تتلق اللجنة المختصة رأي اللجنة خلال هذه المدة مضت في التنفيذ .

مادة ٧ - للجنة العليا أن تتصل بالوزارات والجامعات والإدارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة للحصول على التقارير والبحوث والبيانات والإحصاءات التي تتصل بعملها ويتم ذلك عن طريق سكرتيرها العام .

مادة ٨ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر براسة الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٨ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بشأن منح بدل تمثيل لمديرى الجامعات والسكرتيرين العاملين لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٦ و ٢١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يمنح مدير الجامعة مبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا كبدل تمثيل .

مادة ٢ - يمنح سكرتير عام الجامعة مبلغ ٢٠٠ جنيه سنويا كبدل تمثيل .

مادة ٣ - على وزير التربية والتعليم ، تنفيذ هذا القرار ؛

مدر براسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (٢١ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر